مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center For Studies And Planning

صراع الهوية جوهر الإنتخابات التركية

أحمد حسن علي

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

شهدت تركيا واحدةً من أهم انتخاباتها النيابية التي تزامنت مع الذكرى السنوية المِائة لقيام الجمهورية، وتُعدُّ الانتخابات وإنْ بدت في ظاهرها اقتصادية معيشية، لكنها في الحقيقة صراع على الهوية بين عدة أطراف، أحدهم يريد إبقاء تركيا علمانية وقومية والآخر يسعى للتغيير.

وبنظرة عامة على توزيع مقاعد مجلس النواب التركي في انتخابات 2023 المكوَّن من 600 مقعد نيابي، حصل تحالف الجمهور المكوَّن من ثلاثة أحزاب على 323 مقعداً (العدالة والتنمية 268، الحركة القومية 50، الرفاه مجدداً 5)، وحصل تحالف الأمة على 212 مقعداً (الشعب الجمهوري 169، الجيد 43)، فيما فاز تحالف العمل والحرية بـ 65 مقعداً (اليسار الأخضر- الشعوب الديمقراطي سابقاً 61، العمال التركي 4).

وتعكس هذه البيانات التوجه الفكري الاجتماعي العقائدي والقومي لفئات الشعب التركي حيث شارك 88% ممن يحق لهم التصويت في الانتخابات لاختيار رئيس الجمهورية ونواب المجلس. وإذا ما نظرنا لتوزيع المجلس النيابي لاحظنا الاستقطاب الاجتماعي الحاد داخل المجتمع التركي.

ووفق النتائج التي أعلنها المجلس الأعلى للانتخابات التركية، فقد فاز حزب العدالة والتنمية الذي يعدُّ من أحزاب يمين الوسط المحافظ بـ (268) مقعداً ما يمثل (44.7%) من عدد الأصوات الإجمالي. وإذا أضفنا إليها نسبة (0.8%) المقاعد الخمسة لأصوات حزب الرفاه مجدداً الإسلامي الذي يرأسه فاتح أربكان نجل نجم الدين أربكان، تكون نسبة (45.5%) من الأصوات الكلية للناخبين التي تؤيد التوجه الإسلامي المعتدل لمستقبل تركيا.

ليس من الضروري أن يكون جميع ناخبي العدالة والتنمية من الفئات ذات التوجه الإسلامي إلا أنه يمكن القول إنَّ جميع ناخبي حزب العدالة والتنمية وجماهير الرئيس أردوغان، هم من تيار يمين الوسط ما بين فئات إسلامية ومحافظة، وهؤلاء الناخبون على معرفة تامة بتوجه الرئيس أردوغان نحو تغيير الدستور التركي وإضافة بنود ذات طابع إسلامي أو محافظ.

أمّا حزب الشعب الجمهوري فهو من أحزاب يسار الوسط الذي فاز بـ (169) مقعداً نيابي ليشكل (28.2%) من الأصوات الكلية. ويمثل الشعب الجمهوري بطروحاته العلمانية المتطرفة وعدائه للدين والمهاجرين واللاجئين، توجهَ ناخبيه الرافضين لتطلعات الرئيس أردوغان وحزبه الإسلامي المحافظ.

أما الفئة الثالثة هي اليمين القومي المتطرف المتمثل في حزبي الحركة القومية والجيد.

ورغم انقسام اليمين القومي إلى قسمين وتحالف أحدهم مع الرئيس أردوغان وآخر مع الشعب الجمهوري، تبنى القسمان مبادئ مشتركة واختلافاً في آلية التطبيق، وهذا الاختلاف سبب الانشقاق. وفازت الحركة القومية بـ (50) مقعداً ومعها فاز الحزب الجيد بـ (43)، ما يجعلهما يشكلان (15.5%) من الأصوات الكلية.

والفئة الرابعة هم ناخبو تحالف الكرد واليسار التركي المتطرف، حيث شكَّلت أصواتهم نسبة (10.9%) من الأصوات الكلية. وشكلت أصوات الناخبين الكرد الذين صوتوا لحزب اليسار الأخضر وريث حزب الشعوب الديمقراطي 61 مقعداً ما نسبته (10.2%)، فيما شكل اليسار التركي المتطرف (0.7%). تجدر الإشارة هنا إلى أنَّ نسبة غير معروفة من الناخبين الكرد قد صوتوا لغير اليسار الأخضر.

إجمالاً يمكن توزيع أصوات المجتمع التركي وفق الهوية السياسية والاجتماعية كالتالي:

- يمين الوسط والتيار الإسلامي بنسبة (45.5%).
- يسار الوسط العلماني بنسبة (28.1%).
- اليمين التركي القومي المتطرف بنسبة (15.5%).
- اليسار التركي المتطرف بنسبة (0.7%).
- اليسار الكردي بنسبة (10.2%).

وهنا نتحدث عن تيارات شعبية تتبنى رؤى سياسية واجتماعية وعقائدية يمثلها الأحزاب في مجلس النواب التركي. ولكل فئة من هذه الفئات الأربعة من اليمين واليسار توجهات مختلفة في إدارة شؤون الدولة داخلياً وخارجياً. وعندما نقول اليمين واليسار التركي فنحن نتحدث عن الموقف الشعبي من الدين والعلمانية أولاً، ثم الموقف من القضية الكردية ثانياً، والأقليات والمهاجرين واللاجئين ثالثاً، والموقف من العلاقات الدولية.

على سبيل المثال، يسعى يمين الوسط ممثَّلاً في حزب العدالة والتنمية إلى تبني الهوية الثقافية المكونة من القومية التركية ممزوجة بالمذهب الحنفي المتصوف والابتعاد عن التقاليد الاجتماعية الغربية، ومعاداة العلمانية الاجتماعية التي من أبرز معالمها المثلية الجنسية، ودعم حركة الحجاب والثقافة الإسلامية الاجتماعية المعتدلة.

وفي القضية الكردية ينتهج يمين الوسط احتواء المطالبات الكردية في المزيد من الحقوق

مثل الحكم الذاتي والحرية الفكرية والثقافية واستبدالها بالإسلام الاجتماعي المعتدل تحت خيمة القومية التركية، والعمل على تحسين الوضع المعيشي للمناطق الكردية.

وفي أزمة اللاجئين والمهاجرين، يرى يمين الوسط أنَّ الحوار مع الجهات الدولية وترحيل اللاجئين بالوسائل السلمية هي الطريقة المثلى لحل الأزمة. وفي السياسة الخارجية، التقارب مع الدول الغربية والأوربية تحديداً على أنْ لا تقدم تركيا تنازلاتٍ على حساب مبادئها القومية والثقافية المحافظة، والانفتاح على الشرق والدول المسلمة ثقافياً واقتصادياً وسياسياً.

فيما يريد اليمين التركي المتطرف ممثَّلاً في الحركة القومية والحزب الجيد، المحافظة أيضاً على الهوية القومية التركية لكن الممزوجة بالعلمانية المعتدلة مع احترام الدين، على أن تكون القوميةُ مقدمةً على الدين. ولا يتخذ اليمين التركي المتطرف موقفاً صارماً من الحجاب رغم تبنيه للعلمانية، في حين يتخذ مواقف صارمة ضد المثلية الجنسية.

والدين الإسلامي وَفق رؤية اليمين التركي المتطرف هو المذهب الحنفي المتصوف، ويرى اليمين التركي أنَّ العلويين والشيعة الأتراك مشكوك في ولائهم لتركيا شأنهم شأن الكرد، ويشاركهم في هذا الرأي تيار كبير من يمين الوسط. ويستخدم اليمين المتطرف التمييز والأفكار العنصرية لحماية الهوية التركية التي يعتبرها مهددة من قبل ثقافة الأقليات الدينية والعرقية والأجانب المقيمين واللاجئين، مع أنه يرحب باللاجئين القادمين من دول ناطقة بالتركية مثل أواسط آسيا أو الأقليات التركية في دول الجوار.

وفي التعامل مع المسألة الكردية داخل تركيا، يَعدُّ اليمينُ المتطرفُ القضيةَ الكرديةَ تهديداً للأمن القومي التركي، ويرفض منح أية حقوق سياسية وثقافية للكرد ويدعو لاحتوائهم كمواطنين «أتراك» واستخدام العنف لمواجهتهم إذا اقتضت الضرورة. أمّا في مسألة العلاقات الدولية، فيناهض اليمين المتطرف التقارب مع الاتحاد الأوروبي ويصف الولايات المتحدة والدول الأوروبية بالإمبريالية التي تريد تدمير تركيا.

وفي المقابل يقف تيار يسار الوسط ممثَّلاً بمجلس النواب في حزب الشعب الجمهوري الذي بدأ حياته السياسية مطلع القرن الماضي حزباً قومياً علمانياً، ثم انتهى به المسار السياسي في يسار الوسط الذي يتبنى هوية الأفكار الكمالية، حيث يرى نفسه وريثاً لقيم الجمهورية والعلمانية. يرى يسار الوسط أنَّ الهوية التركية يجب أنْ تكون في العلمانية المتطرفة عبر اتِّباع التقاليد الاجتماعية الغربية ومنع أيِّ مظهر من مظاهر الدين في الدولة والمجتمع، مثل الحجاب في مؤسسات الدولة

والجامعات.

وعلى الرغم من أنَّ الشعب الجمهوري تخلّى في حملته الانتخابية الأخيرة عن بعض مبادئه بخصوص الحجاب وأبدى احترامه للدين، لكن جماهير يمين الوسط المحافظ والتيار الإسلامي عدُّوها مواقفَ غير حقيقية. ولعل أهم مسألتين في محل الخلاف بين اليمين بشقيه الوسط والمتطرف واليسار بشقيه أيضاً الوسط والمتطرف هي قضية الحجاب والمثلية الجنسية. إذ يرى جماهير يسار الوسط أنَّ المثلية حرية فردية مع أنهم لا يعدُّون الحجاب حرية شخصية بل يعدونها من مظاهر الدين وعلى تركيا تقليد فرنسا في منع المظاهر الدينية في مؤسسات الدولة والجامعات.

وفي الموقف من المسألة الكردية والعلويين، يرى يسار الوسط والمتطرف أنَّ على الدولة التركية منحَ الكرد حقوقاً سياسية وثقافية والاعتراف بالكرد كقومية ثانية في تركيا. وفي هذا الإطار صوت الناخبون الكرد والعلويون للمرشح الرئاسي من يسار الوسط كمال قلجدار أوغلو، ما أغضب جماهير يمين الوسط والمتطرف الذين أعلن بعض ممثليهم السياسيين أنَّ قيادات يسار الوسط يشكلون تهديداً على الأمن القومي التركي إذا ما حكموا تركيا.

أمّا في قضية اللاجئين والمهاجرين فقد تبنى يسار الوسط آراء متطرفة معادية جداً ليس خوفاً على الثقافة التركية العلمانية من الثقافة الأجنبية وإنما بسبب الأزمة الاقتصادية وما نتج عن تواجد الملايين من اللاجئين والأجانب المقيمين من تأثيرات اقتصادية واجتماعية بنيوية. وفي السياسة الخارجية، يرى يسار الوسط أنَّ على تركيا العودة إلى عهد الكمالية في الانفتاح على الغرب فقط والانعزال عن الشرق والدول المسلمة.

إنَّ الاستقطاب الاجتماعي في تركيا ليس جديداً، فقد شهدت تركيا خلال القرن الماضي استقطاباً حاداً نهاية الخمسينيات بين يمين الوسط ممثَّلاً في الحزب الديمقراطي وبين القوميين العلمانيين يقودهم حزب الشعب الجمهوري انتهى بالانقلاب العسكري في عام 1960. ثم شهدت تركيا استقطاباً اجتماعياً نهاية السبعينيات بين اليمين واليسار انتهى أيضاً بانقلاب عسكري في عام 1980. ومنذ أول انتخابات بعد عام 1980، تصدرت أحزاب يمين الوسط حكم المؤسسات التركية وانزوى يسار الوسط في المعارضة القوية.

وإذا كان اليمين يشكل أكثر من 60% من الشعب التركي فإنَّ اليسار الذي يشكل أقلَّ من 30% لن يستسلم بسهولة مستفيداً من أجواء الديمقراطية والدعم الغربي.

هوية البحث

اسم الباحث: أحمد حسن علي - باحث متخصص في الشأن التركي.

عنوان البحث: صراع الهوية جوهر الانتخابات التركية

تأريخ النشر: أيار - مايو 2023

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحّية، تأسس سنة 2015م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org